

توصيات المؤتمر العلمي السادس عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات حول نظم دعم القرار وإدارة الأزمات

أوصى المشاركون في المؤتمر العلمي السادس عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات والذي عقد في الفترة من ١٧-١٩ فبراير ٢٠٠٩ تحت موضوع «نظم دعم القرار وإدارة الأزمات» الذي تنظمه الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات بالتعاون مع كلية العلوم الإدارية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية واستضافت المؤتمر في مقرها بالمعادي، وذلك تحت رعاية كل من أ.د. هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، أ.د. أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية وأ.د. أحمد محمود يوسف رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

٤. ضرورة إنشاء «أجهزة إنذار مبكر» أو «مراكز إدارة الأزمات» للتنبؤ المسبق بالأزمات والطوارئ ومعالجتها والعمل على إدارتها ومنع تكرارها في كل وزارة، مؤسسة، منشأة، شركة، الخ، إلى جانب إنشاء وكالة أو جهاز مركزي لإدارة الأزمات والطوارئ في نطاق شبكة معلومات متكاملة تهدف إلى التقليل من الحوادث المؤثرة على فقد الحياة البشرية والممتلكات وحماية الوطن من كل المخاطر المتضمنة الكوارث الطبيعية والأعمال الإرهابية وكل الكوارث التي من صنع البشر لمساعدة الدولة في مواجهة المخاطر المبنية على نظم إدارة الطوارئ والاستعداد والحماية والاستجابة لها وتخفيفها، وبذلك يمكنه استباق الأزمات في مختلف المجالات قبل قيامها مما يسهم في الحد من أضرارها ومنع الحوادث وضمان الحفاظ على ثرواتها البشرية والاقتصادية والتاريخية، والتنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة في إطار إستراتيجية متكاملة وواضحة تعمل على تلافى السلبات الإيجابية والتصادمات المحتملة.

٥. أهمية وحتمية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة ونظم دعم القرار وبرامج محاكاة الواقع الافتراضي والنظم الذكية ونظم المعلومات الجغرافية لمواجهة الأزمات والكوارث الافتراضية وتدريب المسؤولين والعاملين عليها للاستعداد لمواجهة الحقيقي منها بكفاءة تحت كافة الظروف المختلفة.

ووصل عدد المشاركين في المؤتمر حوالي ١٢٠ شخصا يمثلون أساتذة الجامعات والخبراء والطلاب المهتمين بموضوعات المؤتمر .

التوصيات:

١. تعميم فكر إدارة الأزمات والآليات التكنولوجية اللازمة لها، بحيث يصبح ذلك جزءا جوهريا من الثقافة والفكر الإداري، انطلاقا من أن الأزمات تدعو لتطوير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية والتنظيمية في نطاق توجه مفهوم العولمة المعاصر الذي قلص من الفروق بين الأزمات المحلية والعالمية وعظم من عوامل الارتباط والتأثير المتبادل بينها.

٢. يجب أن يعتمد أسلوب التعامل مع الأزمة على المكاشفة وعدم أخفاء الحقائق أو تهميش أدوار فئات المجتمع المختلفة في حل الأزمة .

٣. ضمان أكبر قدر من المشاركة المجتمعية في عملية إدارة الأزمة والتوسع فيها من خلال تفعيل أدوار وقوي الهيئات والأفراد العامة والخاصة والمدنية ونشر الوعي العام بقضايا إدارة الأزمة، وعدم الاقتصاد على مجموعة نوعية واحدة في إدارة الأزمة.



١٢. القيام بالبحوث والدراسات والإحصاءات التطبيقية المتسمة بالدقة كأسس لتحديد مؤشرات ومعايير التعامل مع الأزمات والكوارث والطوارئ.

١٣. ضرورة وحتمية الاستجابة للتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية المتوقعة أو غير التأكدة، ولا ننتظر الوصول لحلول غير مؤكد التعامل معها قبل أداء الأفعال المرتبطة بالتعامل معها حتى يمكن مواجهة الأخطار التي قد تنجم من ظاهرة التغير المناخي.

١٤. في مخاطبة أزمات المرور يحتاج إلي ضرورة التعامل معها من ثلاثة أبعاد متكاملة ترتبط بالبعد الهندسي من حيث الرقابة علي المرور وتصميم الطرق والمحاور المرورية؛ والبعد التعليمي بالمدارس ووسائل الأعلام المختلفة؛ والبعد التمكيني الذي يرتبط بالقوانين والتشريعات المطبقة علي كل للأفراد.

١٥. تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه عروض المنشآت الافتراضية تساعد المديرين في تعريف الحالات الملائمة للمنشأة في نطاق بيئتها الخارجية، كما تمكن غير الخبراء في فهم بيئة المنشأة المعنية ذاتها.

١٦. الاهتمام بنظم الإدارة المتكاملة عند التعامل مع الحوادث والأخطار التي قد تتعرض لها منظمات ومؤسسات المجتمع المعاصر بدلا من اتخاذ القرار المنعزل عن السياق البيئي المحيط بالأزمة.

٦. إنشاء مراكز تدريب متخصصة في مجال إدارة الأزمات والكوارث، تركز علي التدريب العملي المستمر لصقل وتنمية مهارات الموارد البشرية العاملة والمتعاملة معها وتحسين أدائها في التعامل مع إدارة الأزمات والكوارث الطارئة.

٧. إدارة الأزمة بسبب طبيعتها المتغيرة تتطلب استخدام أدوات ونظم معلوماتية عديدة بطريقة متزامنة كالنظم الخبيرة، نظم المعلومات الجغرافية، نظم الاستشعار عن بعد، طرق اتخاذ القرار المتعدد المعايير إلي جانب توظيف لغات برمجة متقدمة.

٨. نظم دعم القرارات الذكية تتمكن من التنبؤ واستشعار أبعاد الأزمة المعينة قبل وقوعها وتحديد معالم التخطيط لها وإدارة مواجهتها.

٩. النظم ومصادر المعلومات المتفرقة عن إدارة الأزمة تحتاج للتكامل في منظومة واحدة متكاملة تتسم بالبساطة والفعالية لكي توفر المعلومات والأدوات المحتاج إليها.

١٠. البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الغير متماسكة حاليا في حاجة ملحة لاستيعاب كل القدرات التكنولوجية والمعلوماتية المتاحة بالفعل.

١١. علي الرغم من أن السياسات والإجراءات قد تتوافر في بعض المستويات التنظيمية المتنوعة لبعض المنشآت والمنظمات والمصالح، إلا أنها لا تتواجد في موقع تنظيمي واحد معين يتيح المساعدة والمشاركة في توظيف المعلومات ونظم دعم القرار المتكاملة.